

## ترامب رئيساً: أزمة شرعية سياسية

الخبير  
al-akhbar

رئيس التحرير -  
المدير المسؤول:  
ابراهيم المصن

نائب رئيس التحرير:  
بيار ابي صعب

مدير التحرير:  
إيلي شلهوب،  
وفيف قانصوه

مجلس التحرير:  
محمد زبيب  
حسن عليف  
إيلي حنا  
اهل الاندري  
شريك كزيم

صادرة عن شركة  
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -  
فردان - شارع جوناثان  
- سنتر كورنرود -  
الطابق السادس  
تلفاكس:  
01759500  
01759597  
ص.ب 5963/113

الإعلانات  
الوكيل الصحفي  
ads@al-akhbar.com  
01/759500

التوزيع  
شركة الولاك  
15-11/666314-01  
03 / 828381

الموقع الإلكتروني  
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل

f /AlakhbarNews

t @AlakhbarNews

alakhbarnews-  
paper

### ورد كاسوحة \*

الأزمة التي يعاني منها المجتمع الأميركي والتي أوصلت مرشحاً مثل ترامب إلى الرئاسة هي أزمة تمثيل بالدرجة الأولى. من صوت لترامب من الكتلة البيضاء كان يشتكي من التهميش الذي تمارسه بحق الإدارة الديمقراطية، ومن صوت ضده كان يخشى أيضاً من التهميش الذي سيلحق به في حال وصول إدارة جمهورية منحازة جداً ضد الأقليات والنساء إلى البيت الأبيض. في الحالتين ثمة مشكلة تتمثل في عجز الأشكال الحالية من التمثيل السياسي عن التعبير عن احتياجات السكان، والتي تقامت كثيراً في الأونة الأخيرة، وأصبحت تهدد بسبب عدم انتظامها في قنوات سياسية النظام السياسي الأميركي برمته.

### انتقال الاستقطاب إلى الشارع

عندما يحصل ذلك لا تعود الشرعية التي تملكها المؤسسات التمثيلية قائمة، ويلجأ الناس بدلاً منها إما إلى خيارات متطرفة لا تعتبر تماماً عن المؤسسة كما في حالة ترامب، أو إلى الشارع كما يحدث الآن بعد شعور القاعدة الديمقراطية التي صوتت لكلينتون بالخذلان. في وضع كهذا يتضاعف الاستقطاب الناجم عن أزمة

التمثيل، ويصبح الانتخاب الذي يفترض به أن يكون وسيلة لحل هذه الأزمة مدخلاً إلى مزيد من الاحتقان الاجتماعي. ولا يُعرف في ظل استمرار هذه الحالة إن كان النظام سيقدر بالفعل على ضمان انتقال سلس للسلطة، إذ إن ذلك يبقى مشروطاً بالشرعية التي تمنحها له المعارضة، والتي لا يبدو أنها تلقى تاييداً من أي نوع لدى القواعد الديمقراطية سواءً منها تلك المؤيدة لكلينتون أو التي استنكفت عن المشاركة بعد خروج بيرني ساندرز من المنافسة. الحالة الاعتراضية التي يعبر عنها هؤلاء مرشحة للازدياد، وهي بلا شك ستكون عائقاً أمام توافق الحزبين الكبار على طي صفحة الانتخابات والانتقال منها إلى إتمام عملية التسليم وفقاً للتقليد السياسي المعمول به أميركياً. وعلى الأرجح أن الاعتراض لن يكون محصوراً فقط بمزاولة ترامب لمهامه كرئيس بل أيضاً سينتداه إلى الديمقراطيين داخل مجلسي الشيوخ والنواب الذين سمحوا له بالشرعية. وفي هذه الحالة قد نكون إزاء حركة شعبية اعتراضية داخل الحزب الديمقراطي بقيادة شخصيات مثل بيرني ساندرز (وبمساعدة شخصيات عامة مؤثرة مثل مايكل مور الذي دعا مؤخراً إلى تأجيل الاحتجاجات وتوعد القيادات الديمقراطية التي تسببت



من صوت لترامب كان يشتكي من التهميش الذي تمارسه بحق الإدارة الديمقراطية (أ.ب.)

الشرعية داخل المؤسسات. وبالإضافة إلى التنظيم الجيد لا بد من الانتباه إلى أداء الشرطة التي ستتلقى على الأرجح أوامر مشددة بقمع الاحتجاجات حين تتجاوز حدودها المرسومة وتهدد بتعطيل

بهذه الهزيمة بالمحاسبة). الوصول إلى هذه المرحلة لا يبدو سهلاً، وهو يتطلب من الحركة الاحتجاجية أن تكون منظمة جيداً، بحيث تستطيع تجاوز الرغبة السياسية لدى المؤسسة الحاكمة بجناحها في إبقاء

## في السياسة الخارجية للجمهورية اللبنانية من زاوية الواقع

### غسان ملحم \*

يفترض تناول السياسة الخارجية للجمهورية اللبنانية بالدراسة والتحليل، من زاوية الواقعية السياسية. الإحاطة بالموضوع بطريقة براغماتية قد تكون مختلفة، وإن كانت تنطوي على بعض الأفكار أو الطروحات التقليدية والكلاسيكية، إلا أنها تقتضي تسمية الأمور بأسمائها والتركيز على واقع الدبلوماسية اللبنانية، الحديثة والمعاصرة، بما تتضمنه من تجارب تاريخية ومحطات مفصلية، لمحاولة فهم السياسة الخارجية بخصائصها وعناصرها ومشاكلها، بشكل أفضل وأقرب إلى الواقع السياسي والمسار التاريخي، ذلك أنها تحيلنا على الكثير من التعقيدات والتوازنات والتحديات الداخلية والخارجية، حيث يتشابك أو يتداخل الكثير من الحسابات والرهانات والمصالح المحلية والأجنبية في إطار عملية صنع القرار على صعيد السياسة الخارجية.

فالسياسة الخارجية لبلد صغير مثل لبنان، يشهد بل يعيش باستمرار انقسامات سياسية داخلية، عمودية وحادة، ويعاني من الأزمات والمشاكل المزمنة والمستعصية، ويتأثر بأحداث خارجية دراماتيكية بطريقة مشهدة، تكتسي أهمية خاصة بل مضاعفة، وربما تكون أهمية كبرى وقصوى، وإن كانت بعض دوائر القرار والنخب السياسية والفكرية والأوساط الحزبية لا تولي السياسة الخارجية اللبنانية العناية والمتابعة اللتين تستحقهما، ومقاربة جديّة ترقى إلى مستوى تحمل المسؤولية الوطنية. وربما لا تؤمن بها ولا تدرك جدواها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، بينما يمكن الدبلوماسية اللبنانية أن تلعب في زمن السلم وفي حالة الحرب، دوراً بالغ الأهمية والخطورة، لكنه معقد ومركب، في إدارة العلاقات الخارجية بطريقة ذكية ودقيقة للغاية، وفي إدارة المفاوضات التي كثيراً ما تكون، بحالة القضية اللبنانية، شائكة ومضنية، وكذلك مصيرية ومكلفة، أو هذا ما يجب أن تقوم به دبلوماسية الدولة اللبنانية كي تكون ناجحة وفعالة.

مع ذلك، كان البحث أو الخوض في السياسة الخارجية اللبنانية، ولا يزال، مادة دسمة للنقاش أو الاختلاف السياسي بين اللبنانيين، وخاصة النواب والوزراء ووزارات الخارجية والاحزاب والقوى السياسية. والملاحظة التي يمكن تسجيلها في هذا المضمار أن شكل واتجاه هذه السياسة الخارجية ارتبطا بالأشخاص، والمقصود الشخصيات التي ترأست أو قادت الدبلوماسية اللبنانية، في الإدارة المركزية وفي البعثات الخارجية، وبميولهم أو خلفياتهم السياسية، أكثر من ارتباطها بالرؤى أو البرامج التي تجسد الثوابت والخيارات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدبلوماسية اللبنانية ربما تحتاج إلى أشخاص يتمتعون بالموهبة الدبلوماسية التي لا تكتسب بالدراسة والتحصيل العلمي فحسب، دون أن يعني ذلك ألا وجود لهذه النخبة من الدبلوماسيين بالكامل، والتي تصقل تلك الموهبة بالممارسة ومراكمة الخبرة، فيشكل وجود مثل هؤلاء الدبلوماسيين، ممن يتمتعون بقدرات أو إمكانات شخصية، إضافة مفيدة ومهمة للغاية بالنسبة للسياسة الخارجية اللبنانية ودبلوماسيتها. والدولة اللبنانية، أو الحكومة، كغيرها من بعض الدول العربية، ولا نقول كافة الدول العربية، قد تعتمد، لدى تعيين بعض الدبلوماسيين في بعض المناصب العليا والمراكز المتقدمة في السلك الخارجي، إلى اختيار أشخاص من خارج هذا السلك، وذلك على أساس المحاباة أو المحسوبية أو الزبائنية السياسية، لا على قاعدة الجدارة والكفاءة العلمية، ربما لإرضاء أو لإقضاء بعض السياسيين أو العسكريين أو غيرهما، حيث يجري ذلك بطريقة عشوائية أو انتهازية. كما أن الدبلوماسية اللبنانية ينقصها استعدادات أو إنشاء أكاديمية متخصصة في إعداد وتأهيل الكادرات المتخصصة للعمل في السلك الخارجي، وهذا من شأنه أن يساهم ويساعد في النهوض بالمؤسسة الوطنية الرسمية التي تتولى السياسة الخارجية اللبنانية وتحديثها، وتمكين الدبلوماسية اللبنانية وتطويرها

لتصبح دبلوماسية متخصصة ومحترفة.

كذلك، عندما نتكلم في السياسة الخارجية للجمهورية اللبنانية، لا يسعنا سوى أن نشير، بكل وضوح وصراحة، ودون مواربة أو مكابرة، إلى مسألة محدودة الإمكانيات المتاحة والموارد المتوافرة، كالموارد المالية المخصصة لها، وأن نقدر بأثرها السلبى على سير عمل ومستوى أداء الدبلوماسية والسلك الخارجي؛ فضعف أو ربما هدر الموارد والإمكانات من شأنه تقويض العمل الدبلوماسي وخفض سقف التطلعات أو الطموحات، كما الحد من إمكانية تحقيقها، وضرب، أو لنقل تحقير، الصورة والمظهر الخارجيين للدولة اللبنانية في المجالين العربي والدولي.

وقد أثبتت التجربة السياسية، ومن واقع الممارسة السياسية، أن الدولة اللبنانية، أو بمعنى أصح نظام الحكم السياسي، لا يحتمل المغالاة أو المغامرة

”

### الخوض في السياسة الخارجية اللبنانية مادة دسمة لاختلاف السياسي

“

في اتخاذ المواقف الحادة وسلوك الخيارات المتطرفة على مستوى السياسة الخارجية، انطلاقاً من ضرورة الالتزام بمراعاة مقتضيات الوحدة الوطنية، دون أن يعني ذلك بالتأكيد عدم القدرة على اتخاذ المواقف المبدئية وسلوك الخيارات الحاسمة بطريقة واضحة وصريحة، استناداً إلى الثوابت الوطنية وانسجاماً معها، لا سيما في ما يخص القضايا المصرية والاستراتيجية، وبما يؤمن المصلحة الوطنية العليا.

كما أن التركيبة السياسية اللبنانية لا تحتمل الانحياز بمعنى الدخول أو الانخراط في سياسة الاستقطاب والتموضع أو الاصطفاف الفخوي أو